

مؤتمر القمة العربي غير العادي لدعم الانتفاضة الفلسطينية في الجزائر*

حزيران/يونيو 1988

"إن تدارس [المؤتمر] بروح من المسؤولية القومية والتاريخية، تطورات الانتفاضة الشاملة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتعاضم المقاومة في فلسطين والجولان وجنوب لبنان ضد الاحتلال الإسرائيلي وممارساته القمعية الإرهابية...

وانطلاقاً من موقع الالتزام بالمسؤولية القومية والتاريخية، التي تضع في مقدمة أولوياتها استعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، وتحرير جميع الأراضي العربية المحتلة، يقرر:

الالتزام بتقديم كافة أنواع المساندة والدعم والتسهيلات لضمان استمرار مقاومة انتفاضة الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الصهيوني، وذلك من خلال منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد وعبر القنوات الدولية المتاحة، حتى تحقيق أهدافه المتمثلة في استعادة الحقوق الوطنية الثابتة، بما في ذلك العودة، وتقرير المصير وبناء دولته المستقلة فوق ترابه وعاصمتها القدس.

رفض كافة الحلول الجزئية والمنفردة بشأن الصراع العربي-الإسرائيلي، وكذلك رفض المشاريع التي تتنكر للحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، واعتبار أية مشاريع لا تضمن ممارسة هذه الحقوق تعرقل جهود السلام العادل في المنطقة، وتشجع استمرار الاحتلال والتعنّت الإسرائيلي.

دعوة مجلس الأمن الدولي إلى:

- تحمل مسؤولياته الكاملة تجاه انتهاكات إسرائيل لاتفاقية جنيف الرابعة في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وإمعانها في ارتكاب جرائم الحرب المنوه عنها في المادتين 49 و 147، مثل القتل، التعذيب، والمعاملة اللاإنسانية، والنفي، والإبعاد، والاعتقال، وبناء المستعمرات الاستيطانية، ومطالبته بإرغام إسرائيل على الوقف

* المصدر: يوميات ووثائق الوحدة العربية 1988، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1989، ص 566-568.

الفوري لهذه الانتهاكات والممارسات وإعادة المبعدين إلى وطنهم تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن الدولي 605-607 و 608.

- العمل على الإنهاء الفوري للاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة، عملاً بمبدأ عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة، وإزالة المستعمرات، ووضع الأراضي المحتلة تحت إشراف مؤقت للأمم المتحدة لتوفير الحماية لمواطنيها، وتمهيداً لممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية الثابتة، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني وعاصمتها القدس.

- دعوة المجتمع الدولي إلى التصدي للإرهاب الرسمي المنظم الذي تمارسه إسرائيل، بدعم من بعض القوى الدولية ضد الشعب الفلسطيني وقيادته، وانتهاكها لسيادة بعض الدول العربية، الذي يشكل خرقاً صارخاً لكل الأعراف والمواثيق الدولية وحقوق الإنسان.

- دعوة حكومة الولايات المتحدة الأميركية إلى تغيير موقفها المعادي للأمة العربية، وللحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، والرافض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، كطرف أساسي في الصراع العربي الإسرائيلي، وكذلك وقف دعمها اللامحدود لإسرائيل الذي يشجعها على التماهي في سياسة العدوان والتوسع والإرهاب، متحدية بذلك إرادة المجتمع الدولي والمواثيق الدولية.

- تكليف اللجنة الوزارية العربية لدعم الانتفاضة مواصلة إجراء اتصالاتها مع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، ومع مسؤولي الدول الأخرى، والإفريقية منها خاصة، وكذلك مع المجموعات الدولية المختلفة، والمنظمات والهيئات ذات الصلة، وذلك لتوفير أقصى الدعم والتأييد لانتفاضة الشعب الفلسطيني، وخلق قوة دفع لمسيرة السلام العادل والشامل من خلال المؤتمر الدولي...".

كما أصدر المؤتمر قراراً خاصاً بالمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط، ورد فيه: "...التزاماً منه بقرارات مؤتمرات القمة السابقة، وخاصة مشروع السلام العربي المقر في مؤتمر القمة الثاني عشر في فاس عام 1982، الذي حدد مبادئ السلام العادل لحل الصراع العربي الإسرائيلي وجوهره قضية فلسطين، وكذلك قرار مؤتمر القمة غير العادي في عمان 1987 بشأن عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط،

أولاً: يؤكد الأسس التالية:

1- انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها منذ عام 1967 بما فيها القدس العربية.

2- إلغاء جميع إجراءات الإلحاق والضم وإزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية والعربية منذ عام 1967.

3- وضع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر.

4- تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته الوطنية المستقلة بعاصمتها القدس على ترابه الوطني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد، وذلك وفق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

5- ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة في فلسطين.

6- وضع مجلس الأمن ضمانات السلام بين جميع دول المنطقة المعنية، بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة.

ثانياً: يطالب بعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط تحت إشراف الأمم المتحدة على قاعدة الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة، التي تؤكد على الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وتضمن حق الشعب الفلسطيني الوطني الثابت في العودة وتقرير المصير والاستقلال الوطني، وبمشاركة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وجميع أطراف الصراع في المنطقة بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة وبنفس الحقوق مع الأطراف الأخرى المشاركة.